مؤسسة دبي للمستقبل
DUBAI FUTURE FOUNDATION

الحياة بعد كوفيد-19

اتجاهات المستقبل في التجارة

الملخـــص

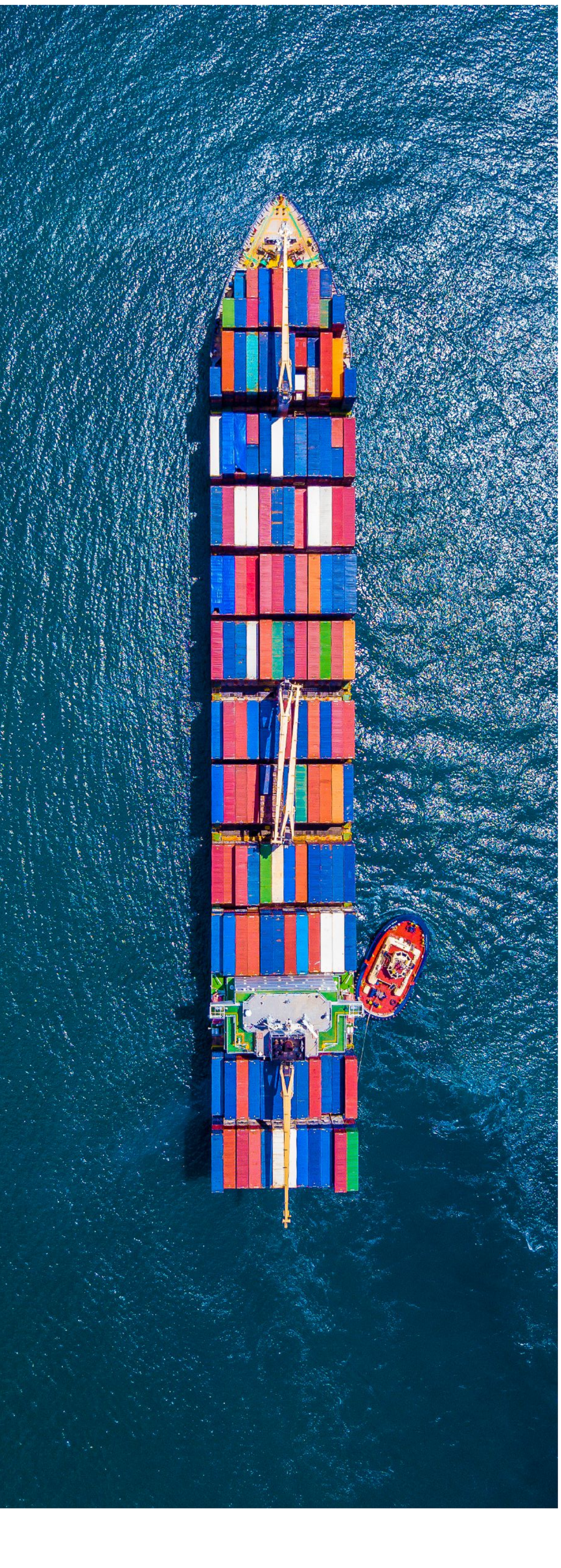

التجارة قطاع رئيس في الاقتصاد العالمي، إلا أنها ستتضرر بشكل كبير نتيجة الضوابط التي فرضت على الحدود وانخفاض التبادل التجاري بين الدول.

قد يتغير اعتماد العالم على الشركاء التجاريين الدوليين، وستتجه الدول إلى أسواقها الداخلية لتلبية احتياجاتها من الإنتاج قصير المدى.

ستزداد أهمية البنى التحتية الرقمية القائمة أثناء حظر التجول والعزل المنزلي العالمي وبعده نتيجة تحول المزيد من الوظائف نحو العمل عن بعد، والانتقال إلى تقديم الخدمات عبر الإنترنت.

الوضع الراهن

تعتمد التجارة على شبكة عالمية تشمل سلاسل التوريد وتجارة التجزئة والخدمات المصرفية والتصنيع والنقل، وقبل جائحة كورونا كانت تلك هي الركائز الاقتصادية والسياسية للتجارة، إلا أن الضعف في هذه الشبكة العالمية قد يتجه بالاقتصاد العالمي نحو الركود.

ويرى عدد من الخبراء أن قسمًا كبيرًا من قطاع التجزئة العالمي سيصبح رقميًا، على الرغم من أن هذا قد لا يعوض عن الخسائر قصيرة الأمد لتجار التجزئة التقليديين على مستوى العالم. ولأن كثيرًا من منافذ البيع عبر الإنترنت مرتبطة مباشرة بالمتاجر الفعلية، فمن المرجح تضرر قطاع البيع بالتجزئة رقميًا وماديًا بسبب تراجع الاستهلاك العالمي[1]. وتوقفت في بلدان عديدة سلسلة الإمداد البحري العالمية، التي تدعم جزءًا كبيرًا من واردات التجارة والسلع، بسبب المخاوف من تفشي الفيروس. وأغلقت بعض البلدان حدودها مؤقتًا، ويتزايد عدد البلدان التي تتحول إلى الاعتماد على أسواقها الداخلية للحفاظ على استمرارية الشركات لديها في ظل إغلاق الحدود [2].

[1] Wahba, P., "Why e-commerce won't save retailers from the coronavirus", Fortune, 2020.
[2] Garcia, G., Phone Interview, ALG Global, 2020.

الصين هي الشريك التجاري الأول
لدولة الإمارات، إذ تستحوذ التبادلات
التجارية معها على أكثر من

9% من تجارة الإمارات
غير النفطية

الفـــرصـــة

الصين هي الشريك التجاري الأول لدولة الإمارات، إذ تستحوذ التبادلات التجارية معها على أكثر من 9% من تجارة الإمارات غير النفطية [3].
وعلى الرغم من أن سلاسل التوريد المحلية قد تواجه تحديات قصيرة الأمد متعلقة بعمليات الاستيراد الكبيرة، فإن هذا قد يشكل قوة دافعة أكبر لتطوير الإنتاج والتصنيع المحلي خلال مرحلة جائحة الفيروس وبعدها. تواصل دولة الإمارات استيراد السلع من الصين بعد أن تمكنت الأخيرة من معالجة مشكلة تفشي الفيروس محليًا، إلا أن انخفاض حجم التبادل التجاري العالمي القائم حاليًا أعاد للأضواء النقاشات العالمية المتعلقة بدور الموردين والشركاء التجاريين[4]. وفي المستقبل، يرجح أن تتجه الدول إلى تنويع سلاسل التوريد التي تعتمد عليها لتضم أكثر من قناة رئيسة واحدة، لتضمن عدم تأثرها بانقطاع واسع في سلاسل التوريد في حالات الأزمات والكوارث.

[3] "China leading trade partner of UAE: Al Mansouri", Gulf News, 2019.
[4] Garcia, G., Phone Interview, ALG Global, 2020.

انتشرت التجارة الإلكترونية بصورة أوسع على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يؤدي تشديد حظر التجول في مختلف دول العالم إلى دفع هذا القطاع إلى النمو بسرعة أكبر. فمثلًا في إيطاليا وحدها، ازدادت مبيعات تجارة التجزئة من خلال الإنترنت بنسبة 90% من شهر فبراير إلى مارس[5]، أما دولة الإمارات فهي حتى قبل أزمة كوفيد-19 تحتل مراكز متقدمة في قطاع التجارة الإلكترونية، ويسهم الاقتصاد الرقمي بنسبة 4.3% في الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات، ويتوقع أن يصل حجم قطاع التجارة الإلكترونية إلى 63.8 مليار دولار بحلول العام 2023،[6] وهذا التحول الرقمي ركيزة أساسية في توجهاتها الاقتصادية. على مستوى العالم، تمكنت البلدان ذات البنية التحتية الرقمية القوية بسرعة من التصدي لمشكلة تفشي الفيروس. واستخدمت الحكومة في كوريا الجنوبية بيانات الهاتف النقال لتأكيد حدوث اتصال بين المواطنين وشخص مصاب بالفيروس، وتمكنت بذلك من تتبع مواقع انتقال الفيروس[7]. وحشدت الصين التقنيات الحديثة لرفع الكفاءة والسلامة والشفافية في خدماتها العامة؛ ومن أهم تلك التقنيات استخدام الروبوتات لإجراء الفحوصات وتنفيذ المهام الإدارية.

يسهم الاقتصاد الرقمي
بنسبة **4.3%** في الناتج المحلي
الإجمالي لدولة الإمارات

في دولة الإمارات, يتوقع أن يصل
حجم سوق التجارة الإلكترونية إلى
63.8 مليار دولار بحلول العام 2023

[5] "Impact of Coronavirus (COVID-19) on online sales in Italy between February and March 2020". Statista, 2020.
[6] The UAE eCommerce Landscape, 2019
[7] Lyons, K., "Governments around the world are increasingly using location data to manage the coronavirus", The Verge, 2020.

التخطيط للمستقبل

على المدى القصير
(خلال تفشي كوفيد- 19)

تمثل البنية التحتية الرقمية مفتاح استمرارية أعمال الشركات. وأطلقت دولة الإمارات منصات متنوعة، مثل الهوية الوطنية الرقمية، للتعرف على الهوية وإجراء المعاملات رقميًا، لكن يجب مستقبلًا رقمنة جميع أنظمة القطاعين العام والخاص إن استمر العمل عن بعد.

من المدى القصير إلى الطويل
(ما بعد فيروس كوفيد- 19)

سيزداد انتشار الأتمتة والتقنيات الحديثة في الأعمال المتعلقة بالقطاع التجاري والعمليات الإنتاجية. وسُيعَاد توجيه إنتاج المصانع لتنفيذ أعمال ما بعد انتهاء أزمة كوفيد-19، وسيُعاد تأهيل الموظفين كي لا يفقدون وظائفهم.